

تطبيق مجلس العملة كنظام صرف للجزائر

سمير آيت يحيى (*)

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة العربي التبسي، تبسة - الجزائر

ملخص: تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل نظام مجلس العملة الذي يعتبر من أهم ترتيبات أنظمة الصرف الجامدة وإسقاطه على خصائص الاقتصاد الجزائري لمعرفة إن كان يمثل أفضل بديل لنظام الصرف في الجزائر، وخلصت النتيجة النهائية لهذه الدراسة إلى أن الجزائر لا تتوفر في الوقت الحاضر على شروط تطبيق مثل هذا النظام.

الكلمات المفتاح: مجلس العملة، نظام معدل الصرف، الجزائر.

تصنيف JEL: F41، F31، E42.

I. تمهيد:

لقد انبثق من انهيار نظام بروتن وودز لأسعار الصرف في مطلع سبعينات القرن الماضي عدد كبير من تصنيفات أنظمة الصرف تتراوح بين طرفي الربط الجامد والتعويم الحر، يتخللها تصنيفات كثيرة لأنظمة وسيطة بين هذين النظامين المتطرفين. وما زاد من تأزم وضع النظام النقدي الدولي هو الموجة الأخيرة من الأزمات المالية التي شهدتها الأسواق الناشئة، والتي اختلف الخبراء في تفسير أسبابها، والتي أرجعها عدة مراقبون يطلق عليهم "الأرثونكسيون الجدد" إلى عدم إتباع وجهة نظر "الثنائية القطبية" القائلة بأن الخيارين الوحيدين لهذه البلدان فيما يتعلق بأنظمة صرفها هما: إما الربط الجامد الفائق بأشكاله الثلاث: الدولار، مجلس العملة أو الاتحادات النقدية وإما إتباع التعويم الحر، معللين بذلك أن أنظمة الصرف الوسيطة سوف تؤول للزوال في المدى الطويل.

وباعتبار الجزائر من الدول الناشئة، وبعد أن شهدت توجهها أساسيا في السياسة الاقتصادية تمثل في التحول من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر إثر الأزمة الاقتصادية التي مرت بها سنة 1986، فقد أصبحت مرغمة على إعادة النظر فيما يتعلق بنظام سعر صرفها وهذا بما يتناسب مع خصائص اقتصادها وهو ما يعطي للموضوع أهمية بالغة. حيث يتمثل الهدف من هذه الدراسة في تحليل أحد أهم أنظمة الصرف الجامدة في صورة مجلس العملة وإسقاط شروطه ومدى تطابقها مع الخصائص المؤسساتية والهيكلية للاقتصاد الجزائري، وذلك من أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: هل يعتبر مجلس العملة نظام صرف ملائم للاقتصاد الجزائري؟

ولغرض الإجابة على هذا التساؤل فقد تم صياغة الفرضية التالية: لا يعتبر مجلس العملة نظام صرف ملائم للجزائر في الوقت الراهن. وقد تم في هذه الدراسة الاعتماد على المنهج الاستنباطي، من خلال الاستعانة بالنظريات والقوانين المعلومة والانتقال إلى عالم الواقع قصد البحث عن البيانات لاختبار صحة الفرضية السابقة.

أما ما يتعلق بالدراسات السابقة فلعل من الأمثلة لذلك دراستين أساسيتين:

Nabil JEDLANE, « Des caisses d'émission au Maghreb ? », LEO « Laboratoire d'Economie d'Orléans », Université d'Orléans, France, 2005.

حيث درس الباحث إمكانية تبني كل من الجزائر، تونس والمغرب لنظام مجلس العملة كمرحلة تمهيدية لإقامة اتحاد نقدي بين هذه الدول. أما الدراسة الثانية:

Sophie Chauvin, Pierre Villa, « Le Currency board à travers l'expérience de l'Argentine », CEPII, N2003-07, 2003.

فقد درس فيها الباحثان نظام مجلس العملة الذي اعتمده الأرجنتين سنة 1991 كنظام صرف يعمل على القضاء على التضخم الجامح الذي كانت تعاني منه الأرجنتين آنذاك.

II. مجلس العملة وشروط تبنيه:

من الصعب إعطاء تعريف دقيق لمجلس العملة نظرا لاختلاف هذا النظام من دولة إلى أخرى، إلا أن ويليامسون** عرّف هذا المجلس على أنه « عبارة عن مؤسسة نقدية، تقوم بإصدار القاعدة النقدية بالاعتماد على الأصول الأجنبية فقط وبخاصة احتياطات الصرف». ¹ هذه المؤسسة يتم تأسيسها بقوة القانون، والتي تعمل على تحقيق بعض الشروط المؤسساتية كربط معدل الصرف بعملة واحدة دون وجود نطاق للتقلبات وذلك بمعدل صرف ثابت، حيث

يتم اختيار عملة الربط من خلال توقع استقرارها وسمعتها الدولية، أو الربط بسلة عملات رئيسية تتمتع بالاستقرار والقبول العام على المستوى الدولي والمحلي.² بالإضافة إلى القابلية الكلية للتحويل بين الأوراق والقطع النقدية للعملة المحلية مع عملة الربط بمعدل صرف ثابت، وقابلية تحويل العملة هي إمكانية إعطاء فرصة للمحليين وغير المحليين للحصول، دون قيود ولا تمييز، على عملة الدول الأخرى لتحقيق المدفوعات والتحويلات اللازمة³، وبالتالي لا توجد أي رقابة على الصرف.⁴ ولا يتحقق ذلك إلا بتغطية القاعدة النقدية بـ 100% عن طريق احتياطات الصرف بالعملة الأجنبية عالية السيولة والتي تمثل أصول مجلس العملة. كما يحتفظ مجلس العملة بهامش زيادة من الاحتياطات بـ 5% أو 10% لتغطية احتمالات خسارة الأصول الاحتياطية.⁵

بالإضافة للشروط المؤسساتية السابقة فهناك شروط هيكلية وهي:⁶

- 1- تنافسية قوية للشركات ؛
- 2- مالية عامة صافية ؛
- 3- مرونة سوق العمل ؛
- 4- درجة قوية للانفتاح الاقتصادي ؛
- 5- سلامة وملاءة القطاع البنكي ؛
- 6- وضع إستراتيجية للخروج من مجلس العملة.

ويمكن في الأخير أن نميز نوعين أساسيين من مجالس العملة، وهما مجلس العملة Orthodoxe الذي يتوفر على جميع الشروط سألقة الذكر ومجلس العملة Hétérodoxe الذي هو مجلس عملة دون شرطي الانضباط الجبائي ووظيفة مقرض الملاذ الأخير.

إن الشكل (01) من الملحق يبين أهم أوجه التفرقة بين ميزانيتي مجلس العملة الأورثوذكسي والبنك المركزي، من خلال مقارنة حسابات T لكلا المؤسساتين.

يحتفظ مجلس العملة بأصول احتياطات الصرف السائلة فقط من أجل تغطية النقد (القطع والأوراق النقدية المتداولة)، كما يمكن للمجلس أيضا أن يحتفظ بودائع البنوك التجارية. ترتبط القاعدة النقدية بشكل حصري بشراء وبيع العملة الأجنبية بمعدل صرف ثابت، وعليه لا يوجد أي مكان لاستقلالية السياسة النقدية في ظل مجلس العملة، وعرض النقود هنا يكون متغير خارجي.

وعلى العكس من ذلك، فإن البنك المركزي يحتوي أيضا على الأصول المحلية، والتي تحتوي بدورها على أصول البنوك المحلية وقروض للحكومة، ويمكن مراقبة عرض النقود في ظل البنك المركزي بشكل أساسي وفعال من خلال عمليات السوق المفتوحة عبر شراء الأصول من البنوك التجارية أو العكس. وفي الجهة المقابلة، فإن البنوك التجارية تحتوي على احتياطاتها من البنك المركزي.

إن الحساب T الظاهر في الشكل (01) من الملحق يبين أن مجلس العملة لا يمكن له شراء سندات الحكومة، لأن القاعدة النقدية يتم تغطيتها بشكل كلي باحتياطات الصرف السائلة، وبالتالي لا يمكن التقليل من العجزات الحكومية من خلال خلق النقود (خلق التضخم) عبر عمليات السوق المفتوحة أو عبر قنوات أخرى، أي لا يوجد هناك في ظل هذا النظام ما يسمى بالتمويل بالعجز أو التمويل التضخمي. كما أن البنك المركزي يستطيع القيام بالسياسة النقدية بشكل اعتيادي، على عكس مجلس العملة الذي لا يتوفر على استقلالية في السياسة النقدية نظرا للقواعد الأساسية الصارمة لهذا النظام (عدم وجود مقرض الملاذ الأخير).

إن أول محاولة ناجحة لإقامة مجلس العملة في المستعمرات البريطانية كانت في Mauritius سنة 1849، وبعد العديد من التجارب مع هذا النظام وصل إلى شكله الناضج مع مجلس العملة لإفريقيا الغربية، والتي أقيمت سنة 1912 للمستعمرات البريطانية لكل من: نيجيريا، سيراليون، غانا وغامبيا. وقد أصبح مجلس العملة لدول إفريقيا الغربية نموذج كبير وفعال يحتذى به في العديد من مجالس العملة التي جاءت فيما بعد، حين بلغ مجلس العملة أوج مستوياته مع أواخر سنوات 1940، حيث كانت حوالي 50 دولة تتبع هذا النظام. كما أن الدول المستعمرة فضلت هذا النوع من الترتيبات منذ أن بدأ مجلس العملة يبلي البلاء الحسن ويُظهر مستويات منخفضة من التضخم، والقابلية التامة للتحويل مع مستويات نمو جيدة.⁷

أما فيما يخص مجالس العملة المعاصرة والحديثة والتي تسمى بالجيل الثاني، فأول مجلس عملة تم تأسيسه كان في هونغ كونغ سنة 1983، والذي بقي مرتبط بشكل قوي بالدولار الأمريكي، ثم الأرجنتين سنة 1991 وذلك بعد الموجة الكبيرة من التضخم الجامح الذي شهده هذا البلد.⁸ ليعرف العقد الأخير من القرن الماضي مجالس عملة لبعض الدول التي كانت في مرحلة انتقالية كاستونيا 1992 ولتوانيا 1994، اللتان اعتمدتا مبدئيا على كل من المارك الألماني والدولار الأمريكي على الترتيب من أجل التحرر من الماضي الاشتراكي للاتحاد السوفياتي ومن منطقة الروبل للاتحاق بالعالم الغربي الليبيرالي، وهو ما ينطبق أيضا على بلغاريا 1997 والبوسنة 1997، لكن هذه الدول لم تطبق جميع خصائص مجلس العملة الأورثوذكسي.

III. هل الجزائر مستعدة لتبني مجلس العملة ؟

من أجل أن تستفيد الجزائر من إيجابيات نظام مجلس العملة، ينبغي أن تجتمع فيها الشروط سابقة الذكر، وهو ما سوف يتم إسقاطه على الاقتصاد الجزائري للحكم إن كان من مصلحة الجزائر تبني مجلس العملة من عدمه.

1- تشكيل مستوى هام من الاحتياطات بالعملات الأجنبية: كلما كان مستوى الاحتياطات مهم كلما عمل مجلس العملة على الحفاظ على ثقة الجمهور بصفة عامة والأسواق المالية بصفة خاصة، وذلك من خلال جعل عملة البلد ونظام سعر الصرف أكثر شفافية، وبالتالي حمايته من الهجمات المضاربية الناتجة عن تخفيض قيمة العملة. ولو يتم إسقاط ذلك على الاقتصاد الوطني، فإن الجزائر أصبحت تحتل المراتب الأولى في العالم من حيث مخزون احتياطات الصرف بـ 182.22 مليار دولار سنة 2011، لتتجاوز عتبة 190.66 مليار دولار سنة 2012⁹. وما يمكن استخلاصه من الجدول (01) من الملحق خلال الفترة 1999-2012 ما يلي:

- عرفت سنة 2001 ظاهرة نقدية جديدة ميزت تطور الوضعية النقدية، فمستوى صافي الأصول الأجنبية*** تجاوز الكتلة النقدية M1 لنفس السنة، وفي سنة 2004 غطت صافي الأصول الأجنبية ما نسبته 83.44% من الكتلة النقدية M2 بعد أن كانت لا تمثل سوى 33% سنة 1995.
- عرفت الفترة 2005-2012، ظاهرة نقدية جديدة أخرى ميزت تطور الوضعية النقدية وهو تغطية صافي الأصول الأجنبية بشكل كلي للكتلة النقدية M2، وهو ما يبين الأهمية المتزايدة لدور الأصول الخارجية كمحدد هيكل للتوسع النقدي في الجزائر بعد أن تجاوزت هذه الأصول منذ نهاية سنة 2005 السيولات النقدية وشبه النقدية في الاقتصاد الوطني.

2- الاختيار الجيد لعملة الربط: إن الاختيار الجيد (الملائم) لعملة الربط ينبغي أن يتوفر فيه شرط أساسي هو أن الدولة التي تريد أن تقيم مجلس العملة يجب أن يكون لها اندماج تجاري واقتصادي وأيضا مؤسساتي قوي مع دولة (أو منطقة) عملة الربط، ولو يتم إسقاط ذلك على الجزائر فإن المبادلات التجارية للجزائر تقوم في المقام الأول مع دول الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الأول لها منذ الاستقلال بنسبة تقارب 55% من الواردات الجزائرية و50% من صادراتها، وذلك كما يبينه الجدول (02) من الملحق، وذلك كون أن فرنسا هي الممول الأول للجزائر منذ عقود من الزمن تتبعها في ذلك كل من إيطاليا واسبانيا. بالإضافة إلى أن إيطاليا هي الزبون الأول لأوروبا والثاني (بعد الولايات المتحدة الأمريكية) عالميا للجزائر تتبعها في ذلك كل من اسبانيا وفرنسا. وبالرغم من ضعف الاستثمارات المباشرة الأجنبية المستقبلية من قبل الجزائر من الاتحاد الأوروبي والموجهة نحوه مقارنة بالاستثمارات المباشرة للأجنبية للاتحاد الأوروبي نحو بقية العالم، غير أن الاتحاد الأوروبي يبقى من بين أهم المستثمرين الاستراتيجيين في الجزائر من خلال محاولة إقامة شراكة في جانب التصنيع خاصة في مجال المركبات، حيث تم الاتفاق مع فرنسا مؤخرا لإقامة شراكة لتصنيع المركبات الخفيفة ومع ألمانيا لتصنيع المركبات الثقيلة، وهو ما يبرز نية دول الاتحاد الأوروبي في توطيد العلاقات الاقتصادية مع الجزائر، خاصة وأن بين الطرفين العديد من الاتفاقيات، وذلك في إطار انتهاج الجزائر خيار الانفتاح على الاقتصاد العالمي، الذي تكرر بتوقيع لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 والتي دخلت حيز التنفيذ منذ الفاتح من سبتمبر 2005، بغرض إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي التي تعتبر المحور الأساسي لهذه الاتفاقية، والتي تسعى بدورها إلى التحرير التدريجي لتجارة السلع والخدمات بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، يتم فيها إلغاء كلي للتعريف الجمركية، ومن ثم تسريع التنمية الاقتصادية وإقامة السلم والأمن في إطار احترام حقوق الإنسان في الجنوب. وتعتبر هذه الاتفاقية امتدادا للاتفاقيات التي أبرمت قبل هذا التاريخ، وقد كان الاتفاق الأول للتعاون بين الجزائر والمجموعة الأوروبية سنة 1976، ثم مؤتمر برشلونة 1995. كل هذه الاتفاقيات كانت نتيجة العلاقة الوطيدة بين الطرفين وأيضا التقارب الجغرافي والتاريخ الطويل للتبادل التجاري بين الجزائر وأوروبا.

3- تنافسية الشركات: إن الشرط الهيكلي الأول لإقامة مجلس العملة هو وجود تنافسية قوية وإنتاجية مرتفعة للمؤسسات الوطنية، حيث يعتبر تحسين التنافسية المحلية مهم جدا قبل مواجهة المنافسة الدولية بعد تحرير وفتح الاقتصاد الوطني. تسمح التنافسية القوية بتحقيق فوائض في الميزان التجاري وتمويل العملات الأجنبية سيسمح بخلق العملة الوطنية من أجل الدفع بالنمو.

إن تنافسية الشركات الجزائرية تبقى ضعيفة جدا على المستوى الدولي، حيث تعاني هذه المؤسسات من ضعف الإنتاجية ومن النوعية الرديئة للمنتوجات وصعوبات على مستوى التكنولوجيا والابتكارات، بالإضافة إلى غياب ضبط وفهم الأسواق ودراساتها بشكل دقيق وبعض الصعوبات التنظيمية.

فبعد أكثر من عشرين سنة من التحول نحو اقتصاد السوق، فإن الهيكل الصناعي الجزائري يتم دائما السيطرة عليه من طرف المؤسسات العمومية ذات العجز، والعجوزات المحققة من طرف هذه المؤسسات يتم تمويلها وتطهيرها من طرف البنوك العمومية، وهو ما يمنع من إعادة هيكلة النظام البنكي. بالإضافة إلى كل هذا لا يوجد هناك تنافسية في الأسعار والأجور لهذه المؤسسات.

4- مالية عامة صافية: هذا الشرط يتجاوز والخاصية المتعلقة بالانضباط المالي، والتي تتمثل في توازن الميزانية العامة. حيث يفرض مجلس العملة انضباط جبائي من خلال عدم تمويل الحكومة من طرف البنك المركزي ولا يمكن لهذا المجلس أن يمول ديون الحكومة. فالحكومة تضطر إلى تمويل عجوزاتها عن طريق رفع الضرائب على

الدخل و/أو الاقتراض من الخارج (المديونية الخارجية)، وهو ما يحتم على الحكومة جعل سياستها الجبائية مقيدة وذات انضباط كبير. ¹⁰ وبالتالي فالحكومة تصبح مجبرة على إعطاء توازن لميزانياتها قبل تجنب مستوى مديونية غير ملائم.

لقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر منذ بداية هذا القرن فائض في رصيد الميزانية، وهذا بالرغم من أن سنوات 2000 شهدت ارتفاعا قويا في النفقات العمومية (من 1178.9 مليار دينار سنة 2000 إلى 7169.9 مليار سنة 2012) تضاعف بـ 6 مرات تقريبا خلال أزيد بقليل من عقد واحد من الزمن، إلا أن ذلك لم يمنع من تسجيل فائض مهم، وذلك نتيجة الارتفاع الموازي للإيرادات العامة من 1578.1 مليار دينار سنة 2000 إلى 6411.3 مليار سنة 2012 وذلك كما يظهره الجدول (03) من الملحق. وهذا بالرغم من الانخفاض الحاد لموارد الجبائية البترولية سنة 2009 (نتيجة انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على الصادرات الجزائرية : صدمة خارجية سلبية)، والتي أدت لأول مرة خلال العقد الأول من هذا القرن إلى عجز في الموازنة بلغ 5.7% من PIB، ثم إلى 0.6% من PIB سنة 2010، ثم عرف سنة 2011 عجز إجمالي خفيف للجزيرة بـ 0.2% (28 مليار دينار كعجز) وأخيرا عجز يقدر بـ 4.8% سنة 2012 بسبب الارتفاع الكبير للنفقات العامة (22.5%) وبالخصوص النفقات الجارية (27.2%)¹¹.

إن تمويل العجز الموازي في الجزائر أصبح لا يعتمد لا على الإصدار النقدي من خلال تسبيقات البنك المركزي للجزيرة العمومية ولا على الاقتراض من الخارج (حيث حدث هناك انخفاض شديد في المديونية الخارجية للجزائر منذ سنة 2006 بعد إتباع سياسة الدفع المسبق لهذه المديونية من قبل السلطات نتيجة توفر فوائض كبيرة للسيولة)، وإنما من خلال خلق ما يسمى بـ "صندوق ضبط الإيرادات" الذي من بين أهم مهامه هو تمويل عجز الميزانية العامة. ونظرا للتطورات الملاحظة في أسعار المحروقات والتي عرفت ارتفاعا كبيرا أدى إلى تحقيق مداخيل كبيرة بالعملة الأجنبية، فقد لجأت الجزائر على غرار معظم الدول التي تعتمد على الجبائية البترولية كأهم مورد لها إلى خلق وإنشاء هذا الصندوق¹²، الذي يعد حساب من الحسابات الخاصة للجزيرة، وبالضبط ضمن حسابات التخصيص الخاص، حيث يمول أساسا من الجبائية الناجمة عن الفرق بين سعر النفط المعتمد في إعداد الميزانية العامة للدولة (19 دولار سعر مرجعي للبرميل سنة 2000 ثم تم رفعه إلى 37 دولار/برميل منذ 2007) والسعر الفعلي في الأسواق العالمية. حيث يكمن الهدف الرئيسي للصندوق في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة الناتج عن انخفاض إيرادات الجبائية البترولية للمحروقات لمستويات أقل من تقديرات قانون المالية، كما يستخدم أيضا لتخفيض الدين العمومي.

وقد أدخل على الصندوق خلال سنة 2004 أهم تعديل تمثل في إضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية، ولعل هذا ما يفسر من خلال الجدول (01) من الملحق أن تغطية الكتلة النقدية بالقروض الموجهة للحكومة (للجزيرة) قد عرفت ظاهرة جديدة اعتبارا من نهاية 2004 وهو أن الخزينة العمومية هي التي أصبحت تشكل دائما صافيا للنظام البنكي، بالنظر إلى أهمية صندوق ضبط الإيرادات، وذلك بالرغم من لجوئها في سنة 2006 إلى التسبيقات الاستثنائية لبنك الجزائر بمبلغ 627.8 مليار دينار، تم استعمالها للتسديد المسبق للدين المتأتي من إعادة الجدولة¹³ ونتيجة لذلك تم تحويل جزء من الدين الخارجي المتأتي من إعادة الجدولة إلى دين داخلي على الخزينة لصالح بنك الجزائر ودون الاقتطاع من صندوق الضبط، وهو ما يرفع من مبلغ الدين العمومي الداخلي الذي زادت تغذيته من جهة أخرى بواسطة عمليات إعادة شراء الديون البنكية غير الناجعة، وهو ما يفسر تواصل ارتفاع مبالغ قروض الحكومة (للدولة) بالقيم السالبة منذ سنة 2004 إلى 2012.

5- مرونة سوق العمل: إن الشرط الهيكلي الآخر الضروري لتبني مجلس العملة يتعلق بمرونة سوق العمل، والتي ترتبط بدورها بميكانيزم التعديل التلقائي. ومن أجل أن يعمل هذا الميكانيزم بشكل جيد في ظل هذا النوع من الأنظمة، وفي حالة الأزمات الداخلية أو الخارجية فإن التعديل ينبغي أن يتم فقط عن طريق مرونة الأسعار (الأجور ومعدلات الفائدة)، وبالتالي تصبح مرونة الأسعار هي أداة الاستقرار وليس معدل الصرف (الذي هو ثابت أصلا).

في الجزائر فإن درجة مرونة سوق العمل تبقى ضعيفة خاصة وأن الأجور لا تقبل النقصان نظرا لضغوطات النقابات على الحكومة المستمر، كما أن الزيادة تكون ذات مرونة ضعيفة بسبب نقص الإنتاجية (باستثناء الزيادات ما بعد 2008 التي كانت لأغراض سياسية واجتماعية على حساب المصالح الاقتصادية).

6- درجة الانفتاح الاقتصادي: تعتبر درجة الانفتاح الاقتصادي عامل مهم في تحليل تبني مجلس العملة، فكلما كانت درجة الانفتاح الاقتصادي مرتفعة، كلما شجع ذلك الدولة على تبنيه، لأن الانفتاح القوي للاقتصاد يجعل من سياسة الصرف المرنة غير فعالة، وبالتالي يكون التوجه نحو أنظمة الصرف الجامدة كمجلس العملة من أفضل الخيارات.

تعتبر مؤشرات الانفتاح الاقتصادي في الوقت الحاضر متعددة جدا، وهي تعمل كلها على قياس درجة انفتاح تجارة البلد المعني على العالم الخارجي، وبالتالي درجة تأثيرها على السياسة الاقتصادية ككل، غير أن معدل الانفتاح الأكثر استعمالا عادة في الأدبيات يعبر عنه بأنه النسبة بين متوسط الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي، ويكتب بالعلاقة التالية:¹⁴

$$TC = \frac{(X + M)}{PIB} \times 100$$

حيث: TC يعبر عن معدل الانفتاح. X : الصادرات. M : الواردات. PIB : الناتج المحلي الإجمالي.

يشير مؤشر الانفتاح من خلال الجدول (04) من الملحق بصورة عامة إلى أن الاقتصاد الجزائري مفتوح على العالم الخارجي وهذا الانفتاح في تزايد مستمر، وتفسيره راجع أساسا وبصورة كبيرة إلى كون الصادرات والواردات تشكل نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي الذي أصبح هو أيضا متزايد.*** لكن ما ينبغي الإشارة إليه، أن التزايد في الصادرات كانت نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات التي تمثل القطاع الغالب على الصادرات الجزائرية، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات من حيث الكمية (حجم الواردات) والأسعار. فارتفاع الكمية كان هدفه هو تغطية الحاجيات المتزايدة للجزائر لتمويل مخططات الإنعاش ودعم النمو، أما ارتفاع الأسعار فكان نتيجة ارتفاع أسعار الواردات في الأسواق الدولية. غير أن هذا الانفتاح لا يعني التنويع في الصادرات، وإنما ارتفاع القطاع الوحيد المشكل للصادرات في صورة المحروقات في الأسواق الدولية، وهي نقطة مهمة ينبغي التنويه إليها.

7- سلامة وملاءة القطاع البنكي: لا ينبغي على البنك المركزي إعادة تمويل البنوك التجارية دون مقابل للعملة الأجنبية، أي أن صانعي السياسة لا يستطيعون العمل كمقرض الملاذ الأخير. والنتيجة، أن النظام البنكي في ظل مجلس العملة يتم تعرضه لهجومات بنكية، لهذا السبب يجب على البنوك أن تكون صافية (مخصصة وذات مردودية) وأكثر حذر في توزيع القروض (محفظه متنوعة مع مستوى رصيد مرتفع مع نسبة ضعيفة من القروض غير المنتجة) ونظام بنكي ذات صبغة دولية (مشاركة كبيرة للبنوك الأجنبية في رأس مال النظام البنكي من خلال تحفيز وتشجيع البنوك الأم من تدشين فروع في الدولة التي تتبنى مجلس العملة).¹⁵

إن النظام البنكي في الجزائر هو المسيطر على النظام المالي ككل، والذي تسيطر عليه البنوك العمومية، حيث يتشكل هذا النظام بداية سنة 2012 من 29 بنك ومؤسسة مالية مقسمة إلى 6 بنوك عمومية بما فيها صندوق الادخار، 14 بنك خاص برأس مال أجنبي، وفيه بنك واحد ذات رأسمال مختلط وثلاث مؤسسات مالية منها مؤسستان عموميتان وخمس شركات Leasing من بينها شركتان خاصتان. بالإضافة إلى تعاونية واحدة للضمان الفلاحي معتمدة لتنفيذ عمليات البنك والتي أخذت مع نهاية 2009 نظام المؤسسة المالية.¹⁶

إن الخاصية الأساسية للنظام البنكي الجزائري هو السيطرة والاحتكار شبه الكلي للبنوك العمومية من خلال شبكة الفروع (الوكالات) الموزعة على كافة التراب الوطني. ففي نهاية ديسمبر 2012، عرفت شبكة البنوك العمومية 1091 فرع مقابل 301 فرع للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية مقابل 1083 و343 على الترتيب نهاية سنة 2011. كما سجلت سنة 2012 تحسن في ميزانيات البنوك، وتبقى البنوك العمومية هي المسيطرة على أعلى نسبة بـ 86.5% من مجموع الأصول مقابل 88% سنة 2011.¹⁷

- كما يمثل البنك العمومي الأول والثاني على 28.4% و 25.6% من مجموع أصول القطاع نهاية 2012 مقابل 33.9% و 21.5% على الترتيب نهاية 2011.

- فيما يتعلق بالبنوك الخاصة، فإن حصتها لا تمثل سوى 13.5%، حيث تمثل البنوك الثلاث الأولى على 5.9% فقط من مجموع أصول البنوك و 43.6% من مجموع أصول البنوك الخاصة نهاية 2012 مقابل 5.4% و 45.6% نهاية سنة 2011 على الترتيب.

إن معدل الأصول الخاصة للقطاع البنكي (بنوك مؤسسات مالية)/ PIB بلغ 61.7% مقابل 62.6% نهاية 2011، حيث أن ارتفاع PIB لقطاع المحروقات بالسعر الجاري كان أكثر ارتفاعا من أصول القطاع البنكي، كما أن معدل الودائع خارج قطاع المحروقات / PIB خارج المحروقات بلغ 62.1% نهاية 2012 مقابل 63.5% نهاية 2011، كما أن القروض الموجهة للاقتصاد من طرف البنوك والمؤسسات المالية، بما فيها القروض المتعثرة المعاد شراؤها من قبل الخزينة العمومية عن طريق إصدار الأصول تمثل 46.5% من PIB خارج المحروقات.¹⁸

هذه المؤشرات تظهر أن مستوى الوساطة البنكية تبقى ضعيفة وغير كافية للوصول إلى المستوى المأمول، خاصة لو يتم مقارنتها مع دول البحر الأبيض المتوسط المجاورة. وهذا الضعف يتضمن خاصة مصلحة الخدمات البنكية لقطاع العائلات وأيضا توزيع القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا على الرغم من أن القطاع البنكي أصبح يعاني بداية من القرن الحالي من مشكلة فائض السيولة (عكس سنوات 1990 حيث كان يعاني من مشكلة نقص السيولة) نتيجة للإيرادات الكبيرة العائدة من قطاع المحروقات، وهو ما دفع بنك الجزائر من خلق أدوات حديثة لمراقبة السياسة النقدية لعل أهم هذه الأدوات التي تعمل على امتصاص فائض السيولة: أداة استرجاع السيولة لفترة استحقاق 7 أيام و3 أشهر، بالإضافة إلى الوديعة المغلة للفائدة (تسهيل دائمة).

كما أن المقترض الأساسي من البنوك العمومية في الجزائر هو القطاع العمومي. هذا بالإضافة إلى فشل وإفلاس تجارب بعض البنوك الخاصة التي ساد الاعتقاد أنها كانت ناجحة (بنك الخليفة والبنك BCIA)، وهذه الوضعية راجعة أساسا إلى التسيير السيئ للبنوك وإلى عدم قدرة المؤسسات العمومية من إرجاع ديونها وتسديدها وبالتالي تعرض البنوك إلى نسبة كبيرة من القروض المتعثرة. رغم هذا فإن النظام البنكي يظهر مستقر نتيجة الدعم غير المشروط والكلّي للسلطات العمومية للبنوك والمؤسسات العمومية. أما الخاصية الأخيرة للنظام البنكي الجزائري هو الضعف الكبير فيما يتعلق بالمشاركة الأجنبية في رأس مال البنوك التجارية وعدم ارتباطه واندماجه في العولمة المالية، وهو ما يفسر عدم تأثره إطلاقا بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

8- إستراتيجية الخروج من مجلس العملة: يتمثل الشرط الأخير في وضع إستراتيجية للخروج من مجلس العملة بطريقة "طبيعية وعادية"، وذلك قبل حتى إقامة هذا النظام، وهي إستراتيجية محددة تحت شروط صارمة ومعروفة مسبقا لمجموع الأعوان الاقتصاديين والتي تسمح للسلطات العمومية من التصرف بشكل فعال وفي الوقت المناسب دون أثر المفاجأة.¹⁹

لعل الإستراتيجية الأنسب عند انهيار نظام مجلس العملة -بافتراض تبنيه من طرف الجزائر- هو العودة إلى نظام ربط بسلة من العملات ذاتية التريج (خاصة الأورو والدولار)، وهذا لما يتوفر عليه الاقتصاد الجزائري من محددات هيكلية ملائمة لتطبيق هذا الاقتراح، وهو ما يجعل من سياسة الصرف هذه تأخذ بعين الاعتبار نمط العلاقة بين الاقتصاد الجزائري وشركائه التجاريين وتكون كسياسة فعالة في حماية الاقتصاد المحلي من الآثار السلبية لتقلبات أسعار صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية على الاقتصاد المحلي. وعليه، فإن الهدف الأساسي من نظام الربط بسلة عملات ذاتية التريج هو تحقيق الاستقرار الخارجي من خلال :

- الحفاظ على معدل الصرف الحقيقي في مواجهة الشركاء التجاريين ؛
- تجنب أي انحراف لسعر الصرف وبالتالي تجنب تقييم العملة بأقل من قيمتها أو بأعلى من قيمتها ؛
- المحافظة على الاستقرار النسبي لمعدل صرف العملة، إذ أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة أو العكس.

IV. النتائج: من خلال الدراسة تم استخلاص النتائج التالية:

1- لقد برزت مجاميع صافي الأصول الخارجية في تطوير الوضعية النقدية للأعوام 2001-2012 كمشبه مورد وحيد لإصدار النقود من طرف النظام البنكي، مما يؤكد بصورة حسنة أن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني، ومدى أهمية الدور الذي تلعبه هذه الاحتياطات في عملية إنشاء النقود في الجزائر. وعليه، يمكن اعتبار شرط تغطية القاعدة النقدية بـ100% باحتياطات الصرف الأجنبية في الجزائر محقق.

2- باعتبار الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري والاقتصادي والمؤسستي الأول للجزائر، فإن ذلك يدفع بالسلطات العمومية للدولة أن تبني قرارها عند تبني مجلس العملة على الأورو الذي يطرح نفسه كخيار أفضل لعملية الربط، خاصة وأن هذه العملة بدأ يبرز وجودها على الساحة الدولية كعملة ثابتة وقوية ومنافسة للدولار الأمريكي من خلال الاستثمار في مصداقيتها وسمعتها على المستوى العالمي. لكن في نفس الوقت يجب الاعتماد على خطة بديلة لعملية الربط في حالة ما عرف الأورو اضطرابات حادة غير متوقعة، كالأزمات البنكية والقروض السيادية التي عصفت خلال السنوات الأخيرة بهذه المنطقة. ولعل أفضل عملة بديلة هي الدولار الأمريكي لما لها من مكانة مرموقة وزعامة نقدية على المستوى العالمي حتى وإن كانت المبادلات الجزائرية مع الولايات المتحدة الأمريكية ليست في المرتبة الأولى، إلا أن الصادرات الجزائرية تعتمد على المحروقات وهذه المادة تتم مبادلة معظمها في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي.

3- لا تعاني المؤسسات الجزائرية من ضعف التنافسية السعرية فقط، وإنما تعاني من هشاشة كبيرة في الإنتاجية وكذا النوعية وهو ما يجعل من هذا الشرط غير محقق لإقامة نظام مجلس العملة في الجزائر.

4- على العموم، فإنه بفضل صندوق ضبط الإيرادات الذي يعمل في كل مرة على القيام بتوازن الميزانية العامة (دون الاعتماد على بنك الجزائر)، فإنه يمكن الحكم على أن الجزائر تتوفر على شرط التوازن الموازني رغم التوسع المستمر في النفقات العمومية.

5- يعتبر سوق العمل في الجزائر غير مرن ولا يعتمد في توازنه على مرونة الأجور والأسعار وهو ما يجعل من هذا الشرط غير محقق.

6- يمكن الحكم على شرط الانفتاح الاقتصادي في الجزائر أنه محقق إحصائيا ولكنه غير محقق اقتصاديا نظرا لعدم تنوع الاقتصاد الجزائري واعتماده المتزايد على الصادرات في قطاع المحروقات والتزايد المستمر للواردات مفضلين السوق الأجنبية عن المحلية لضعف مستوى تنافسية المؤسسات الوطنية على المستوى الدولي (الوهم الإحصائي).

7- إن شرط توفر قطاع بنكي قوي وفعال من أجل تبني مجلس العملة غير محقق في الجزائر، حيث يعتبر هذا القطاع هش ويعتمد بشكل كبير على القطاع العمومي.

V. الخلاصة :

إن ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الدراسة أنه ومن أجل تبني نظام مجلس العملة يجب على البلد المعني أن يحقق جميع الشروط التي يحتاجها هذا النظام من أجل السير الحسن له وعدم الوقوع في أزمات. وهذه الشروط تنقسم إلى شروط مؤسسية وأخرى هيكلية، وما يمكن الحكم عليه في الجزائر أن خصائص اقتصادها تتوفر على الشروط المؤسسية فقط مع عدم توفر معظم الشروط الهيكلية وهو ما يدفع للحكم على أن الجزائر لا يمكن لها في الوقت الراهن أن تبني نظام مجلس العملة نظرا لصعوبة تطبيق وتحقيق جميع شروط هذا النظام وهو ما يؤكد في النهاية صحة الفرضية المدروسة.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :**الجدول (01): تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال 1999-2012 الوحدة: (مليار دينار)**

السنوات	الكتلة النقدية M1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M2	قروض للحكومة	قروض للاقتصاد	الأصول الداخلية	صافي الأصول الخارجية
1999	905.2	884.2	1789.4	847.9	1150.7	1998.6	169.6
2000	1048.2	974.3	2022.5	677.5	993.7	1671.2	775.9
2001	1238.5	1235.0	2473.5	569.7	1078.4	1648.2	1310.7
2002	1416.3	1485.2	2901.5	578.6	1266.8	1845.4	1755.7
2003	1630.4	1724.0	3354.4	423.4	1380.2	1803.6	2342.6
2004	2160.5	1577.5	3738.0	20.6-	1535.0	1514.4	3119.2
2005	2422.7	1724.2	4146.9	933.2-	1779.8	846.6	4179.7
2006	3167.6	1766.1	4933.7	1304.1-	1905.4	601.3	5515.0
2007	4233.6	1761.0	5994.6	2193.1-	2205.2	12.1	7415.5
2008	4964.9	1991.0	6955.9	3627.3-	2615.5	1011.8-	10246.9
2009	4944.2	2228.9	7173.1	3488.9-	3086.5	402.4-	10886.0
2010	5638.5	2524.3	8162.8	3510.9-	3268.1	242.8-	11997.0
2011	7141.7	2787.5	9929.2	3406.6-	3726.5	319.9	13922.4
2012	7681.8	3331.5	11013.3	3343.4-	4298.4	955	14939.9

Source: - Rapport annuel de la Banque d'Algérie, Juillet 2013, p 131.

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie, Mai 2012, p 123.

- Rapport annuel de la Banque d'Algérie, Juin 2007, p 130.

- Bulletin statistique de la Banque d'Algérie, séries rétrospectives, juin 2006, pp 48-49.

الجدول (02): نسب التبادل التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي للفترة 2000-2012.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات	57.3	59.38	56.05	58.77	55.15	55.28	54.66	52.21	53.15	52.86	51.15	52.10	52.27
الصادرات	62.6	64.54	64.27	58.92	54.22	55.63	52.64	44.6	52.01	51.3	49.09	50.77	55.38
التبادل التجاري	61.04	62.76	61.07	58.84	54.56	55.53	53.21	47	52.39	52.02	49.94	51.25	54.09

المصدر: تم إعداد الجدول بالاعتماد على معطيات المديرية العامة للجمارك "وزارة المالية"، عن الموقع:

<http://www.douane.gov.dz/Rapports-periodiques.html>**الجدول (03): إيرادات ونفقات الميزانية العامة للجزائر خلال 2000-2012 (مليار دينار جزائري)**

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الإيرادات العامة منها:	1578.1	1505.5	1603.2	1974.4	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5190.5	3676.0	4392.9	5703.4	6411.3
التدفق السنوي لصض الخام	433.2	115.8	26.5	448.5	623.5	1368.8	1798	1738.8	2288.2	400.7	131803	2300.3	2535.0
النفقات العامة	1178.1	1321.0	1550.6	1690.2	1891.8	2052.0	2493.0	3108.5	4191.0	4246.3	4466.9	5731.4	7169.9
رصيد الميزانية	400	184.5	52.6	284.2	337.9	1030.6	1186.8	579.3	999.5	570.3-	74-	28-	758.6-
PIB	4123.5	4227.1	4522.7	5252.3	9149.1	7561.9	8514.8	9362.7	11069	10017.5	12049.5	14481	15843

Source: Office National des Statistiques, Commissariat Générale de la planification et de la prospective.

Disponible sur site: www.ONS.dz (Direction Générale du trésor).**الجدول (4): تطور PIB بالأسعار الجارية ودرجة انفتاح الاقتصاد خلال الفترة 2000-2012 (بالمليار دينار جزائري)**

السنة	PIB	صادرات السلع والخدمات	واردات السلع والخدمات	درجة الانفتاح (%)
2000	4123.5	1734.7	857.22	31.42
2001	4227.1	1550.9	930.67	29.35
2002	4522.7	1605.8	1159.17	30.56
2003	5252.3	2008.9	1254.04	31.06
2004	9149.1	2462.9	1577.1	22.07
2005	7561.9	3569.6	1820.4	35.64
2006	8514.8	4149.7	1863.5	35.31
2007	9362.7	4402.2	2326	35.93
2008	11069	5298	3170.7	38.25
2009	10017.5	3524.4	3583.7	35.47
2010	12049.5	4610.1	3748.6	34.68
2011	14481	5630.6	4114.7	33.64

29.91	3907	5572.8	15843	2012
-------	------	--------	-------	------

Source : Office national des statistiques, Commissariat Général de la planification et de la prospective. Disponible sur site: www.ons.dz

الشكل (01): حسابات T لمجلس العملة والبنك المركزي.

مجلس العملة الأورثوذكسي	
أصول	خصوم
- أصول احتياطات الصرف السائلة	- نقدا (ودائع البنوك التجارية) صافي القيمة
البنك المركزي	
أصول	خصوم
- أصول احتياطات الصرف السائلة - أصول محلية - (قروض للحكومة)	- نقدا (ودائع البنوك التجارية) صافي القيمة

Source : Williamson (1995), p3.

الإحالات والمراجع :

- *. لعل أبرزهم ستانلي فيشر.
** وهو المعروف عنه بتأييد النظام الذي كان يلعبه بارك ودورنيش Park & Dornbusch (1999) بـ « The BBC rules »، حيث BBC تعني: Basket, Band, Crawl (السلة، النطاق والزحف) وهي تدل على الأنظمة الوسيطة.
1. Williamson, J « What Role For Currency Boards? », The institute for international Economics. Washington: institute for international Economics, 1995, p2.
 2. Oliver GRIMM, « Monetary and fiscal policies in currency board systems and monetary unions », Aus Stuttgart-Bad kannstatt, Heidelberg, 2007, p07.
 3. صالح نصولي، بيتر كورنيليوس، أندرياس جورجيو (جهد جاد في شمال إفريقيا لجعل العملات قابلة للتحويل)، مجلة التمويل والتنمية لصندوق النقد الدولي، المجلد 29، العدد 04، ديسمبر 1996، ص 4.
 4. Jean- Baptiste Desquilbert, Nikolay Nenovsky, « Confiance et ajustement dans les régimes d'étalon-or et de caisse d'émission », CAIRN, 2005/02-n130, P6. Article disponible en ligne à l'adresse:
<http://www.cairn.info/revue-mondes-en-developpement-2005-2-page-77.htm>
 5. Sharif Saleh, « Currency Board Arrangements : Analysis and perspective », Department of Economics, Carleton University, Ottawa, Ontario, 2004, p18.
 6. Nabil JEDLANE, « Des caisses d'émission au Maghreb ? », LEO « Laboratoire d'Economie d'Orléans », Université d'Orléans, France, 2005, p09.
 7. Sharif Saleh, op cit, p11.
 8. عرفت الأرجنتين معدلات قياسية للتضخم 3079% سنة 1989 و 2314% سنة 1990، وفي أول أبريل 1991 تم انتخاب قانون قابلة للتحويل، وهو ما سجل دخول الأرجنتين نظام مجلس العملة. تخلت الجمهورية الأرجنتينية عن البنك المركزي BCRA التقليدي لكي يصبح مجرد مجلس عملة بسيط، وقد تم ضبط معدل صرف ثابت بـ 10.000 أسترال Australes للدولار الواحد من أجل تعديل القاعدة النقدية الموجودة مع الاحتياطات المتاحة في خصوم BCRA (Austral هي عملة الأرجنتين بين 85-1992، وبداية من 01 جانفي 1992 تم تحويل Austral بالبيزو). وللمزيد من المعلومات حول مجلس العملة بالأرجنتين ارجع إلى:
Emilie Laffiteau, Jean Marc Montaud, « Currency Board et ajustements macroéconomiques : les leçons de l'expérience argentine », Université Montesquieu-Bordeaux IV, 2005-11. Disponible sur : econpapers.repec.org/paper/monceddtr/120.htm.
 9. Rapport annuel de la Banque d'Algérie sur «Rapport 2012, Evolution économique et monétaire en Algérie », juillet 2013, p53.
- *** هي مجموع الأصول الأجنبية من العملات الصعبة والذهب منقوصا منها الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي.

¹⁰. Oliver GRIMM, 2007, op cit, pp 10-11.

¹¹. Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2012, op cit, p 67.

¹². كان عند نشأته يسمى بـ "صندوق ضبط الموارد"، وذلك بموجب قانون المالية التكميلي الصادر في 27 جوان 2000، لكن بصدور قانون المالية لسنة 2004 أصبح يطلق عليه "صندوق ضبط الإيرادات". ارجع إلى المادة 66 من القانون رقم 03-22 مؤرخ في 28 ديسمبر 2003 المتضمن قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 83، ص 28.

¹³. التقرير السنوي لبنك الجزائر حول "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2006"، أكتوبر 2007، ص 159.

¹⁴. Jean LONGATTE, Pascal VANHOVE, « Economie générale », Dunod, Paris, 2001, p 359.

****. هذا المعدل هو على عكس ما يحدث في الدول الصناعية المتقدمة، حيث لا تتجاوز عادة درجة الانفتاح لديها 30% وتكون هذه الدرجة من الانفتاح نتيجة الديناميكية الذاتية وليست الظرفية لاقتصاديات هذه الدول، الأمر الذي يجعل حركية كل من المكونات الاقتصادية لصادرات وواردات وكذلك الناتج المحلي الإجمالي لتلك الدول تنمو في تناسق وتوافق.

¹⁵. Nabil JEDLANE, op cit, p 12.

¹⁶. Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2012, op cit, p 80.

¹⁷. Ibid, pp 81-82.

¹⁸. Idem.

¹⁹. Nabil JEDLANE, op cit, pp 12-13.